

Distr.: General  
11 August 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة التاسعة والثلاثون  
1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

ساموا

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



## أولاً - مقدمة

1- ساموا دولة جزرية صغيرة نامية تقع في المحيط الهادئ ويقل عدد سكانها عن 200 000 نسمة. وتتمثل رؤيتنا في الأجل الطويل في تحسين نوعية الحياة لجميع مواطني ساموا، استناداً إلى قيمنا المسيحية وثقافتنا وتقاليدنا الساموية الفريدة (*fa'asamoa*)، وهو أسلوب فريد للحياة يستدعي أن نتحمل المسؤولية الجماعية عن بعضنا البعض وعن أسرنا 'aiga' وقرانا وبلدنا، مسترشدين في ذلك بنظام ماتاي 'matai'. وتستند حقوق الإنسان إلى القيم الأساسية المتمثلة في كفالة الاحترام والكرامة والمساواة والأمن للجميع. وبالمثل، تتطوي التقاليد الساموية الفريدة على قيم أساسية توجه التفاعل الاجتماعي، مثل الاحترام والكرامة والمحبة والحماية والرعاية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل متبادل<sup>(1)</sup>. ويُعدُّ الحرص على تكامل قيمنا الساموية والمسيحية مع حقوق الإنسان أمراً حيوياً في جهودنا الرامية إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ساموا واحترامها وحمايتها وإعمالها.

2- وشكَّلت الآثار المدمرة المستمرة الناشئة عن تغير المناخ وعن الأزمات الصحية التي تسبب فيها وباء الحصبة وجائحة كوفيد-19 امتحاناً عسيراً لعزيمتنا، إذ أنَّها عكست المسار في جوانب من التقدم بذلنا من أجلها جهداً جهيداً، سعياً لتحقيق النمو المستدام والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. واستخدمنا عملية الاستعراض الدوري الشامل لتقييم التقدم المحرز باستمرار وتحديد التحديات وإدراك الفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات مكرسة لهذا الغرض تؤدي نتائج إيجابية. والأهم من ذلك، أنَّ التقرير الدوري الشامل يتيح الفرصة للمضي قدماً في إرساء نهج قائم على الحقوق بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة فعالة فيه وتعميق الوعي به. وينسجم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسواها من الالتزامات الدولية والإقليمية مع الالتزامات بتقديم التقارير ويتواءم معها بشكل استراتيجي بين.

3- ويركز تقرير ساموا على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة وعددها 94 توصية وعلى ما يواجهه تنفيذها من تحديات. ويشمل ذلك التقدم المحرز في بعض التوصيات الـ 35 التي أحيط بها علماً خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني لساموا في أيار/مايو 2016. وترد هنا لمحة سريعة عن مسائل مستجدة وناشئة لا تزال قائمة أثرت أثناء المشاورات الوطنية ولم يرد لها ذكر في الاستعراض الدوري الشامل الأخير.

## ثانياً - إعداد التقرير والنهج القائم على الحقوق

4- قادت عملية إعداد تقرير ساموا فرقة العمل الوطنية المعنية بالتنفيذ والإبلاغ والمتابعة المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في عام 2016. وأتاح إنشاء هذه الآلية لأصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة مشاركة أكثر اتساقاً وأوسع نطاقاً، باستخدام النهج القطاعي الشامل ومواءمة مختلف عمليات الإبلاغ.

### جمع البيانات

5- ساعد تطبيقٌ شبكي صُمم لتستعين به ساموا في توجيه عملية التنفيذ والإبلاغ عن الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، يُسمى شبكة بيانات ساموا "SADATA"، في وضع خطة تنفيذ وطنية بتجميع التوصيات وتحديد ما يشوب التنفيذ من ثغرات وجمع البيانات بانتظام من خلال المشاورات ذات الصلة بذلك. وحُدِّث هذا التطبيق في الآونة الأخيرة ليشمل أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية تنمية ساموا.

6- واستُعين في هذا التقرير أيضاً بالبيانات وبالمعلومات المستقاة من التقارير الوطنية ذات الصلة المقدمة منذ عام 2016<sup>(2)</sup>.

### مشاورات واسعة ومجدية

7- اغتتمت فرقة العمل فرصاً شتى لمناقشة الاستعراض الدوري الشامل وما ورد فيه من توصيات<sup>(3)</sup> من خلال مشاورات تناولت السياسات العامة والخطة القطاعية والالتزامات الدولية. وقدمت المشاورات الوطنية التي أُجريت في عامي 2019 و2020 بشأن تقرير ساموا الثاني عن الاستعراض الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مساهمة هامة. وأتاحت تلك المشاورات إجراء مناقشات مع الشباب والأطفال وأعضاء البرلمان وممثلي القرى في أوبولو وسافاي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال لا الحصر.

8- وخلال التحضير للاستعراض الدوري الشامل، اجتمعت فرقة العمل شهرياً وعقدت اجتماعات مشتركة مع فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وقُدِّم خصيصاً لهذا الغرض عرض وأُجريت مشاورة مع المرشحات للانتخابات العامة لعام 2021. وناقشت لجنة تنسيق السياسات الوطنية الاستعراض أثناء اجتماعها الذي عُقد في 17 حزيران/يونيه 2021 على غرار ما فعلته حيال تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في عام 2020. وتتألف هذه اللجنة من جميع رؤساء الوزارات الحكومية والشركات المملوكة للدولة. وكانت تلك أول مرة تناقش فيها اللجنة الاستعراض الدوري الشامل وما يتصل به من مسائل.

9- وبالإضافة إلى المشاورات المتعددة التي أُجريت مع مختلف أصحاب المصلحة، عقدت فرقة العمل، بقيادة رئيسها وهو الرئيس التنفيذي لوزارة الخارجية والتجارة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، منتدى مخصصاً لمنظمات المجتمع المدني في نيسان/أبريل 2021<sup>(4)</sup>. وشكّل ذلك تغييراً في النهج المتبع؛ إذ شمل المنتدى جميع المنظمات غير الحكومية المحلية التي قدمت عروضاً للاستعراض الدوري الشامل لساموا. وأعقبت منتدى منظمات المجتمع المدني مشاورات فردية أُجريت مع فريق الأمم المتحدة المقيم ومع المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي قدمت تقارير فردية/مشتركة. وكانت هذه المشاورات الأولى من نوعها ومثلت نهجاً مستحياً؛ إذ أنها أتاحت لفرقة العمل أن تستمع بشكل مباشر من المنظمات غير الحكومية إلى قضاياها وشواغلها، بل وأقامت حواراً مجدياً معها. والتزم رئيس فرقة العمل بتقديم جميع الشواغل التي أُثرت والتوصيات التي قُدمت إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية. وشكّلت توصيات أصحاب المصلحة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016 أساساً استند إليه المسؤولون الحكوميون في إجراء حوار صريح دام يومين. وستعقد فرقة العمل جلسة أخرى مع أصحاب المصلحة لتقديم تعليقاتهم على ما أُثير من مسائل بشأن هذا الاستعراض الدوري الشامل.

10- واختص النهج الذي اتبعته ساموا حيال هذا الاستعراض مشاركة أصحاب المصلحة المعززة والهادفة بالأولوية، لأنّ مشاركتهم في بلورة السياسات والبرامج، بما في ذلك استعراض ما نبذله من جهد، تُعد عناصراً أساسياً في النهج القائم على الحقوق.

## ثالثاً - تعزيز إطار حقوق الإنسان في ساموا

### ألف - الإطار الدستوري والتشريعي<sup>(5)</sup>

11- دستور دولة ساموا المستقلة (1960) هو القانون الأعلى في البلاد. ويحدد الجزء الثاني منه الحقوق الأساسية التي تعترف بها ساموا، ومن بينها الحق في الحياة والحق في الحرية الشخصية وعدم الخضوع للمعاملة اللاإنسانية وللعمل القسري والحق في محاكمة عادلة والحقوق المتعلقة بالقانون الجنائي وحرية الدين والحقوق المتعلقة بالتعليم الديني والحقوق المتصلة بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل والإقامة وحقوق الملكية وعدم الخضوع للتشريعات التمييزية. وينص الجزء الثاني من الدستور أيضاً على سبل انتصاف يُبتغى منها إنفاذ الحقوق الأساسية المبيّنة فيه.

12- وتنص المادة 15 من الدستور على أنّ جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وعلى عدم التمييز على أساس النسل أو اللغة أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الاجتماعي أو مكان الميلاد أو الوضع العائلي. ويمكن للمحكمة العليا أن تعلن عدم قانونية وبطلان أي قانون أو لائحة أو إشعار أو ممارسة للسلطة التنفيذية أو الإدارية من جانب الدولة، يُعدّ تمييزياً بشكل صريح أو من حيث التطبيق العملي.

13- وفي مضمار حماية حقوق الأراضي العرفية<sup>(6)</sup>، يكفل الدستور، بموجب المادة 102 منه، عدم نقل ملكية هذه الأراضي. ويشير قانون تأجير الأراضي العرفية والترخيص بها لعام 1965 إلى الحماية الدستورية التي تتمتع بها هذه الأراضي بموجب المادة 102 والمادة (4)4 من ذلك القانون<sup>(7)</sup>. ومن ثم، فإنّ حقوق الأراضي العرفية للمجتمعات المحلية في ساموا تتمتع بمستوى جيد من الحماية بموجب قوانيننا.

### استعراض قوانين الأسرة في ساموا

14- في عام 2016، أبلغت ساموا عن إصلاح ما مجموعه 11 قانوناً. وتساعد هذه القوانين على تحقيق الامتثال للالتزامات الدولية، ولا سيما لاتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وتتواصل جهودنا مع مشروع استعراض لقوانين الأسرة تجريه لجنة إصلاح القوانين في ساموا سينصب الاهتمام فيه على ستة من قوانين الأسرة الأساسية<sup>(8)</sup>. وبدأت المشاورات بشأن هذا المشروع في عام 2019 وهو سيتيح فرصة مهمة لمعالجة بعض المسائل القليلة المتبقية من التوصيات التي لم تشملها فعلاً التشريعات القائمة أو لم تغطيها بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال، توجد حالياً أحكام ذات صلة في قانون سلامة الأسرة لعام 2013 وقانون محاكم الأسرة لعام 2014 تنص على عدم الكشف عن هوية من يقدمون شكاوى بشأن العنف الأسري وعلى حمايتهم. غير أنّ ثمة اعتبارات أخرى ستكون جزءاً من مشروع استعراض قوانين الأسرة. وستراعى أيضاً مبادئ القانون الدولي ذي الصلة بشأن حقوق المرأة أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرهم من الفئات الضعيفة بغية الاسترشاد بها في الأجزاء المعنية من مشروع استعراض قوانين الأسرة.

### مشروع القانون لتعديل قانون علاقات العمل والتوظيف

15- ينص قانون علاقات العمل والتوظيف لعام 2013<sup>(9)</sup> على تفعيل المساواة بين الجنسين في القوة العاملة. ومن شأن إجراء مزيد من عمليات استعراض قانون علاقات العمل والتوظيف أن يكفل الامتثال للالتزامات الدولية. ويقترح مشروع القانون الحالي لتعديل قانون علاقات العمل والتوظيف إنشاء آلية تظلم تشمل الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت أيضاً تعديلات تنص على

استخدام مصطلحات محايدة جنسانياً. ويسعى مشروع القانون إلى اقتراح تعديل للمادة 20 من قانون علاقات العمل والتوظيف ينص على تعريف "التمييز"، تعريفاً ينطبق على الرجال والنساء سواءً بسواء. ويقترح مشروع القانون أيضاً تعديلاً للمادة 51 فيما يتعلق بتشغيل الأطفال ينص على رفع الحد الأدنى لسن العمل من 15 إلى 16 سنة للعمل الخفيف<sup>(10)</sup>.

### مشروع قانون تعديل الجرائم

16- من المقرر أن يُعرض مشروع قانون تعديل الجرائم الذي أعده مكتب المدعي العام في تشرين الأول/أكتوبر 2020 على مجلس الوزراء للموافقة عليه. ويقترح مشروع القانون هذا تعديل قانون الجرائم لتشديد العقوبات وأحكام السجن المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والتعامل مع الأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي أو الانخراط في العمل القسري. ويقترح مشروع القانون أيضاً ما يلي:

- (أ) فصل مواد الاعتداء على الأطفال وتجريمها بموجب حكم جديد قائم بذاته يشمل النشاط عبر شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء؛
- (ب) توسيع نطاق الحكم الحالي بشأن استدراج الأطفال وإدراج جرائم جديدة لتجريم استمالة شخص دون سن الثامنة عشرة أو استدراجه بشكل صريح واستخدام نظام إلكتروني لممارسة نشاط جنسي مع شخص دون سن الثامنة عشرة؛
- (ج) توسيع نطاق الحكم الحالي المتعلق بالتمتر السبيرياني؛
- (د) تجريم تقاسم المواد الحميمية دون موافقة أصحابها باستخدام نظام إلكتروني؛
- (هـ) ضمان إدراج الجرائم المقترحة الجديدة والجرائم التي يُستخدم فيها نظام إلكتروني<sup>(11)</sup> ضمن الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية فيما يتعلق بالجرائم ذات الجوانب عبر الوطنية.

### قانون الزواج لعام 1961

17- منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016، أصبح الحد الأدنى القانوني لسن الزواج الآن متساوياً للفتيات والفتيان، امتثالاً لاتفاقية حقوق الطفل. وتضمن قانون الهجرة لعام 2020 تعديلات تبعية<sup>(12)</sup> أدخلت على المادة 9 من قانون الزواج لعام 1961 لتعديل الحد الأدنى لسن الزواج من 16 إلى 18 عاماً للذكور. وعُدلت المادة 10 أيضاً ليصبح سن الموافقة على زواج القُصر للذكور 21 سنة عوضاً عن 19 سنة.

### مشروع قانون رعاية الطفل وحمايته

18- أُجريت مشاورات أوسع نطاقاً بشأن مشروع قانون معالجة المسائل الناشئة المستمرة المتعلقة بحماية الأطفال رغم أنه لا يزال في شكل مشروع قانون منذ التقرير الأخير. ويعكف مكتب المدعي العام حالياً على دراسة مشروع القانون قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه. وينص هذا المشروع على رفاه الأطفال وحمايتهم وعلى تقديم المساعدة إلى الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية على نحو يتسق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية والمبادئ والقيم الثقافية المسيحية. ويكمن الهدف الرئيسي المنشود من مشروع القانون في تعزيز رفاه الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإيذاء<sup>(13)</sup> والإهمال والاستغلال. والأهم من ذلك، أن مشروع القانون ينص على إنشاء آلية تكفل الإبلاغ على الوجه السليم والاستجابة والإحالة في الوقت المناسب إلى مقدمي الخدمات المعنيين.

باء - المؤسسات والسياسات الوطنية<sup>(14)</sup>

## فرقة عمل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

19- فرقة عمل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في عام 2016 والتي تتولى وزارة الخارجية والتجارة في ساموا رئاستها هي لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن تنفيذ التزامات ساموا الدولية في مجال حقوق الإنسان وعن تنسيق صياغة التقارير الوطنية المقدمة إلى هيئات المعاهدات وتنظيم زيارات قطرية من قبل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان<sup>(15)</sup>. وتتألف فرقة العمل من الرؤساء التنفيذيين للوزارات الحكومية الرئيسية المكلفة بإعمال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وازدادت عضوية فرقة العمل هذه منذ إنشائها نظراً للعمل الذي تضطلع به باستمرار.

20- ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني في عام 2016، أعدت فرقة العمل، جنباً إلى جنب مع فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة، خارطة طريق لاستعراض اتفاقيات/عمليات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مع القطاعين المعنيين بأهداف التنمية المستدامة وبالتنمية المستدامة في ساموا. وأتاح ذلك مشاركة أصحاب المصلحة باطراد طوال دورة الاستعراض الدوري الشامل، مغتربين ما تتيحه المشاورات من فرص شتى في هذا الصدد.

21- وكان لفرقة العمل دور فعال في أعمال التحضير لإعداد التقارير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة واستضافة الفريق العامل الخاص والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وما فتئت شبكة بيانات ساموا (SADATA) التي تم تحديثها الآن تدعم أعمال الهيئة الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

22- أيدت ساموا، مع دول المحيط الهادئ، مبادئ الممارسة في المحيط الهادئ بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وشرعت في تطبيقها معها في عام 2020.

## المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

23- أصبحت المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ساموا في عام 2016 أول مؤسسة في منطقة المحيط الهادئ تُمنح الصفة "ألف" من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومنذ إنشاء هذه المؤسسة، أعدت ستة تقارير وطنية عن حالة حقوق الإنسان. وأتاحت هذه التقارير فرصاً هامة للحوار الوطني والمجتمعي، ولا سيما من أجل اتخاذ إجراءات لمعالجة مسألة حماية حقوق الإنسان.

24- وقيم تقرير المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لعام 2019 الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن التوصيات الواردة في تقارير حقوق الإنسان التي أعدتها هذه المؤسسة من عام 2015 إلى عام 2017. ولهذا التقييم السنوي المستقل أهمية بالغة لمواصلة الحوار المتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

25- وتبرز نتائج تقرير المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لعام 2019 ما يلي:<sup>(16)</sup>

"أحرز تقدم كبير، وتم تناول مختلف قضايا حقوق الإنسان المبيّنة في توصيات تقرير حالة حقوق الإنسان الذي أعدته المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهد حتى يتمتع سكان ساموا بحقوقهم بشكل كامل".

26- وحصلت ساموا على الدرجة "باء" في التقييم الذي أجرته المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتعني تلك الدرجة، حسب تصنيف المؤسسة، أنّ الحكومة نفذت ما قدمته إليها من توصيات إلى حد معقول وكاف. وفي مجال الدعم الكافي المقدم إلى المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تشكل المسائل المتعلقة بالقدرة المحدودة من الموارد البشرية والمالية شاغلاً مستمراً لدولة جزرية صغيرة

نامية مثل ساموا وللقطاعين العام والخاص بأكملهما، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ولئن كانت المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان قد أضافت إلى العاملين فيها موظفاً كبيراً دائماً منذ تقريرنا الأخير، فإن ميزانيتها شهدت زيادة طفيفة في الفترة 2021/2020 مقارنة بالفترة 2017/2016. وتعكف الحكومة على النظر في وسائل أخرى لتقديم الدعم لهذه المؤسسة من خلال الشراكات والتعاون الوثيق. ومع ذلك، لم تعرقل قلة الموارد هذه تنفيذ ولاية المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل ناجح.

#### فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة

27- أنشأت ساموا، في عام 2016، فرقة عمل معنية بأهداف التنمية المستدامة تتولى تنسيق متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وتترأس وزارة الخارجية والتجارة هذه الفرقة أيضاً، وهي تضم عضويتها قادة القطاعات المعنية التي تمثل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة<sup>(17)</sup>. وتتيح العضوية الموسعة مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنسقي القطاعات الأربعة عشر والأمم المتحدة. ولالتزام ساموا باتباع نهج محوره الشعب وحقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة دور رئيسي في السعي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا. وتتسق جميع أهداف التنمية المستدامة مع التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان بغية دمج إستراتيجية تنمية ساموا بشكل أفضل في الخطط القطاعية المختلفة وعددها 14 خطة، فنتم بذلك المواءمة بين أولوياتنا وبين الموارد المتاحة.

#### لجنة تنسيق السياسات الوطنية وغيرها

28- نُسلم أيضاً بالأهمية المتزايدة لدور لجنة الوطنية لتنسيق السياسات وبأهمية اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/اتفاقية حقوق الطفل/اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنشأة حديثاً وشبكة منظمة النزاهة في ساموا التي تشارك في قيادتها المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكتب مراجعة الحسابات في ساموا ولجنة التنسيق المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسيكون لشبكة منظمة النزاهة في ساموا ولجنة التنسيق المعنية بمكافحة الفساد دور أساسي في ضمان النزاهة ومنع ومراقبة الفساد وما يتصل به من تجاوزات أو مخالفات.

#### السياسات الوطنية الرئيسية

29- أطلقت وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة 6 سياسات وطنية وخطة القطاع المجتمعي، وهي تُعدُّ عناصر أساسية في العمل المتعلق بجميع اتفاقيات حقوق الإنسان. وهذه السياسات هي:

- السياسة الوطنية لساموا بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتاة للفترة 2021-2031 التي تستند إلى العمل المضطلع به في آخر سياسة للمساواة بين الجنسين.
- تجمع سياسة ساموا الوطنية لسلامة الأسرة: القضاء على العنف العائلي للفترة 2021-2031: بين معاهدات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وينصب التركيز فيها بشكل رئيسي على القضاء على العنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات.
- ترتبط سياسة ساموا الوطنية لحسن التسيير الشامل للفترة 2021-2031 ارتباطاً مباشراً بأن يكون حسن التسيير على الصعيدين الوطني والقروي شاملاً لجميع أفراد المجتمع المحلي.
- لسياسة ساموا الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2031 أهمية بالغة في تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ الشمول وإرساء النهج القائم على الحقوق وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعزز سياسة ساموا الوطنية بشأن التنمية الاقتصادية المجتمعية للفترة 2021-2031 زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للضعفاء من الأفراد والأسر.
- ترتبط سياسة ساموا الوطنية لرعاية الطفل وحمايته للفترة 2020-2030 ارتباطاً مباشراً بمشروع قانون رعاية الطفل وحمايته وتمهد السبيل لتحسين البيئة التمكينية لمعالجة عدد من المسائل المتصلة بحماية حقوق الطفل.

30- وتعزز خطة قطاع التنمية المجتمعية للفترة 2021-2026 سلامة الأسرة والمجتمع المحلي، ولا سيما في مجال العنف الجنسي وضمان قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث وتغير المناخ. وهي تتضمن أيضاً تحسين البنية التحتية وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع اقتصادياً.

31- وخضعت هذه السياسات والخطة القطاعية المحدثة لمشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة وأخذت في الحسبان توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

#### استراتيجية تنمية ساموا واستراتيجية ساموا لعام 2040

32- تأخر وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تنمية ساموا الجديدة للفترة 2021-2025، ولكنها تستبقي العناصر الشاملة المتعلقة بالجنسانية وإدارة تغير المناخ ومخاطر الكوارث. وتتجلى الفرصة لإحراز تقدم في مضمار الإدماج الاجتماعي وتعزيز الحماية الاجتماعية في مشروع استراتيجية تنمية ساموا الحالي. وتقر استراتيجية ساموا لعام 2040 التي أُعلن عنها في الأونة الأخيرة بما لصون السلام والأمن والشمول من أهمية بالغة في تحقيق تطلعات ساموا في مجال التنمية المستدامة، وهو أمر يقتضي تطوير التعليم وتحسين الحماية الاجتماعية وزيادة الوعي.

#### سياسة الأمن القومي وغيرها

33- استحدثت ساموا أول سياسة لها للأمن القومي في عام 2018، وهي تتضمن تعريفاً موسعاً للأمن لا يشمل أمن الحدود والجرائم العابرة للحدود فحسب، بل وتغير المناخ والأمن البشري أيضاً. وتحدد هذه السياسة العنف العائلي والعنف الجنساني والأمن الصحي بحسبانها من شواغل الأمن الوطني وأولوياته. ويتسق تنفيذ هذه السياسة بشكل وثيق مع سياسة تغير المناخ لعام 2020 ومع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال إجراءات مكرسة لهذا الغرض تم تسليط الضوء عليها في الخطط القطاعية المعنية، مثل خطط المجتمع المحلي والبيئة والصحة والتعليم والقانون والعدالة.

#### دليل الخدمات الأساسية المشتركة بين الوكالات

34- يُبيّن أول دليل للخدمات الأساسية المشتركة بين الوكالات في ساموا صدر في كانون الثاني/يناير 2021 باللغتين الساموية والإنكليزية النهج القائم على الناجين من العنف الجنساني وحماية الطفل، وهو يتيح مبادئ توجيهية ومعايير وإجراءات عملية للإحالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويُعدّ الدليل وسيلة أساسية لتعزيز التصدي للعنف الجنساني وحماية الطفل وتوطيد عرى التنسيق مع بعض المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية المهتمة بهذه المسألة.

35- واستُحدثت هذه المؤسسات والسياسات أو عُرّزت منذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني. وهي تستجيب مباشرة للتوصيات وتمثل أيضاً مؤسسات هامة ذات ولاية في مجال حقوق الإنسان أو لديها وثائق توجيهية تستكمل التشريعات القائمة وتمهد السبيل لإنشاء بيئة تمكينية في جهودنا الرامية إلى أعمال حقوق الإنسان.

## جيم - إنكاء الوعي والتدريب<sup>(18)</sup>

36- نفذت الحكومة وأصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان والشركاء الدوليون برامج عديدة للتوعية. ومن بين البرامج الرئيسية التقارير السنوية التي تعدها الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وخطط تنمية المقاطعات وبرنامج المرأة في الأدوار القيادية ومبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلاً عن برنامج ساموا للشراكة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وزادت عملية تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني التي جرت في الآونة الأخيرة الوعي بمسائل حقوق الإنسان من خلال برامج التوعية والتدريب على مدى السنوات الماضية.

37- وتُشجّع المجتمعات المحلية والكنائس والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على المشاركة في جهود التدريب وإنكاء الوعي هذه، سعياً لتحقيق تحول يُحدث تغييراً في بعض التصورات السلبية حيال قبول حقوق الإنسان وإنهاء العنف العائلي. وتواصل وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارة الشرطة والسجون والمؤسسات الإصلاحية ووزارة العدل وإدارة المحاكم، بما في ذلك مختلف القطاعات، تنفيذ برامج توعية في القرى بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية أو الشركاء الدوليين، نشدانا لمزيد من الفهم.

38- ويواصل المسؤولون عن إنفاذ القانون التدريب فعلى سبيل المثال، شارك محامو ساموا وضباط الشرطة في التدريب الذي استضافته شبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ في عام 2019<sup>(19)</sup> بشأن "الأدلة الجيدة دون تكرار إيذاء الضحايا: تعزيز التدابير الخاصة للساكنين الضعفاء من العنف الجنسي والجنساني"<sup>(20)</sup>. ووضعت وزارة العدل وإدارة المحاكم والشرطة والرابطة الإعلامية التابعة لرابطة صحفيي ساموا الغربية الصيغة النهائية لدليل تدوين محاضر المحاكم بغية الاعتراف بحقوق وسائط الإعلام في الإبلاغ عن إجراءات المحاكم وتحسين جودة تدوين محاضر المحاكم توكياً للدقة في إعلام الجمهور. وعاد التدريب بالفائدة على الشرطة ومسجلي المحاكم وعلى حماية حقوق الضحايا (ولا سيما الأطفال منهم). وتواصل المؤسسة الوطنية للتعريف وحماية حقوق الإنسان والشرطة إتاحة التثقيف الأساسي في مجال حقوق الإنسان لمجندى الشرطة. وتتضمن مناهج الدراسات الاجتماعية في المدارس الابتدائية والثانوية التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

39- وأتاحت مرحلة المشاورات العامة بشأن مشروع استعراض قوانين الأسرة زيادة مناصرة حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال هذا الاستعراض. ونفذت وزارة التجارة والصناعة والعمل أيضاً ما يصل إلى ثلاثة برامج توعية في كل سنة مالية وفق الأهداف الواردة في ميزانيتها. ويشمل الوعي التثقيف بشأن المبادئ الأساسية مثل الحق في التنظيم/حرية تكوين الجمعيات وحظر التمييز في المهنة والعمل والمساواة في الأجر.

## دال - قبول المعايير الدولية والالتزامات التعاهدية<sup>(21)</sup>

40- تلتزم ساموا بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي طرف في سبب من الاتفاقيات الأساسية التسع لحقوق الإنسان<sup>(22)</sup>. وصدّقت ساموا أيضاً على جميع البروتوكولات الاختيارية الثلاثة لاتفاقية حقوق الطفل. ومنذ تقريرنا الأخير، صدّقت ساموا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ولئن لم تكن ساموا طرفاً في جميع الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، فإنها أدرجت بالفعل المبادئ الرئيسية في قوانينها الوطنية. وتدرس الحكومة بهمة هذه الاتفاقيات بغية الانضمام إليها في المستقبل القريب، إن أمكن ذلك. ويفضل عمليات التصديق الأخيرة، تكون ساموا قد نفذت التنفيذ التام 13 توصية من أصل 15 توصية للتصديق/الانضمام كانت قد أيدتها. ونفذت ساموا أيضاً 4 توصيات تنفيذياً كاملاً و20 توصية تنفيذياً جزئياً من بين التوصيات الثلاثين المذكورة لهذا الفرع.

41- وتشمل معاهدات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة التي تكون ساموا طرفاً فيها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية<sup>(23)</sup>. وفي عام 2018، انضمت ساموا إلى اتفاقية مكافحة الفساد. وتواصل الحكومة تقييمها لما تبقى من اتفاقيات حقوق الإنسان.

42- ويُعكف الآن على وضع الصيغة النهائية لمشاريع تقارير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبدأت المشاورات بشأن تقرير اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ومن المقرر أن تُوضع الصيغة النهائية لجميع التقارير ويُقدّم بحلول الربع الأول من عام 2022. وتستخدم عملية الاستعراض الدوري الشامل الحالية للنظر في التقارير غير المكتملة.

43- وختاماً، قدمت ساموا دعوة مفتوحة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وستظل هذه الدعوة قائمة. ومنذ التقرير الأخير، تلقت ساموا زيارة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في عام 2017. وتترقب زيارة المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية عندما تُفتح الحدود.

## رابعاً- مواصلة تنفيذ التوصيات

### ألف- الحقوق المدنية والسياسية

#### 1- ظروف الاحتجاز وحظر الرق والاتجار غير المشروع<sup>(24)</sup>

44- تنص المادة 7 من دستور ساموا على عدم المعاملة اللاإنسانية، وعلى أنه "لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة". ويتسق التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مع دستورنا ويستند إلى اقتناعنا بعدم التسامح مطلقاً مع التعذيب تحت أي ظرف من الظروف. وسيعزز تنفيذ هذه الاتفاقية جهودنا المتواصلة لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وتحسين إقامة العدل وتعزيز إنفاذ القانون بفعالية وجعل السجون أكثر أماناً وأفضل إدارة. ويتضمن قانون السجون والإصلاحات لعام 2013 الإشارة إلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا الموحدة لمعاملة السجناء بحسبانها مبدأً توجيهياً.

45- ويُعد سجن تانومالالا الجديد تحسناً رئيسياً في مرافق السجون. وهو يتكون من زنازانات منفصلة للذكور والإناث وزنازنة واحدة للحراسة ومرفق لاحتجاز المحتجزين المعرضين لخطر كبير وعبادة طبية وكنيسة صغيرة. وبالسجن ما يكفي من التهوية والإضاءة والصرف الصحي. ويُوفر فيه الغذاء الأساسي والمياه والصرف الصحي. ويوسع السجناء والمحتجزين تقديم الشكاوى إلى السلطات القضائية وطلب التحقيق في المسائل المعنية. ويُسمح بزيارات الرصد التي يقوم بها مراقبون مستقلون لحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والسلطة القضائية. وعلى الرغم من كل ما أُحرز من تقدم، تشير تقارير مستقلة إلى أنّ ثمة جوانب ينبغي تحسينها.

46- وشمل تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون حلقات عمل عُقدت أثناء الزيارة التي أجرتها مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2017. وفي عام 2019، حضر ممثل للشرطة الندوة العالمية التي عقدها في الدانمرك مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب عن التعاون والابتكار في التحقيقات الجنائية وممارسات إنفاذ القانون. وفي العام الماضي (2020)، عقدت قوة الشرطة في فيجي شراكة مع شرطة ساموا لإجراء تدريب لمدة خمسة أيام لتعزيز إمكانية لجوء الأشخاص المقبوض عليهم والمحتجزين إلى القضاء ومنع التعذيب أثناء الاحتجاز لدى الشرطة.

47- وبالإضافة إلى التعديلات في قانون الجرائم وتشديد العقوبات وأحكام السجن المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والتعامل مع الأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، لدى ساموا وحدة متعددة الوكالات لمكافحة الجرائم عبر الوطنية وسياسة للأمن الوطني ومبادئ توجيهية لإدارة جرائم الاتجار وتهريب عبر الوطنية. وتسهم هذه الخطوات إسهاماً كبيراً في المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال ساموا لمكافحة الاتجار.

48- واستضافت وزارة شؤون رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء حلقات عمل وشاركت في التدريب بالتعاون مع أمانة مؤتمر مديري شؤون الهجرة في منطقة المحيط الهادئ للتصدي للاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص في جزر المحيط الهادئ. وتلك هي مجالات الأمن الرئيسية التي ينبغي الاهتمام بها في إطار سياسة الأمن القومي.

## 2- العنف العائلي<sup>(25)</sup>

49- تواصل ساموا النظر في اتخاذ تدابير شاملة لمنع العنف العائلي والتصدي له. ويشمل ذلك استعراض التشريعات ذات الصلة مثل قوانين الأسرة والسياسات المحدثة واعتماد نهج المجتمع الشامل في معالجة مسائل العنف العائلي، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال. وتتضمن السياسات الجديدة إطاراً وطنياً للوقاية والتدخل المبكر والاستجابة ومبادئ توجيهية لجميع مقدمي الخدمات (الحكومة والمنظمات غير الحكومية) الذين يبلغون عن الحوادث ويتعاملون معها والاستجابة للناجين وأطفالهم على أفضل وجه.

50- وسلّطت دراسة ساموا لسلامة الأسرة لعام 2017 والتحقيق العام الذي أجرته المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام 2018 بشأن العنف الأسري الضوء على هذه المسألة من خلال النتائج المثيرة للقلق المستخلصة من هذه التقارير. ومنذ صدور هذه النتائج، زادت حملات التوعية والتدريب الموجهة لموظفي إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية في إطار عملية التصدي للعنف الأسري. ففي إطار مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، استخدمت وزارة العدل وإدارة المحاكم وقطاع القانون والعدل، على سبيل المثال، نموذج تدابير الوقاية لتقديم الخدمات للقرى المعزولة، فتبادلت المعلومات القيمة عن أوامر الحماية وخطوط الاتصال المتاحة للمساعدة وعمليات الشرطة والمحاكم وجهات الاتصال لدعم الضحايا وخلاف ذلك. وسلّطت المحكمة الضوء أيضاً على خدمات الإعالة المتاحة بتقديم دعم مالي لضحايا العنف العائلي.

51- وتواصل ساموا دعم المقاطعات والقرى والمبادرات الدينية التي تبحث في أسباب العنف العائلي الجذرية وفي عواقبه. ويمثل إنهاء العنف عنصراً رئيسياً في برنامج خطط تنمية المقاطعات الذي شرع في تنفيذه في عام 2017. وبحلول كانون الثاني/يناير 2020، كان لدى 48 مقاطعة من أصل 49 هذه الخطط. وتنتج خطة تنمية المقاطعات الفرصة لقادة المجتمع المحلي لمناقشة القضايا، بل وتمكنهم من تحديد دورهم في القضاء على العنف. وفي أوائل عام 2021، نفذت وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية، مع شركائها من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، برنامجاً للتوعية بالعنف الجنساني وإساءة استعمال الكحول لأكثر من 8 500 مشارك في أكثر من 200 قرية في جميع أنحاء ساموا. وكان ذلك جزءاً من تصدي حكومة ساموا لجائحة كوفيد-19.

## باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### 1- الحق في مستوى معيشي لائق<sup>(26)</sup>

52- تستهدف استراتيجية الحكومة للتنمية المستدامة "تحسين نوعية الحياة للجميع"، وهي تتضمن احتياجات أشد الفئات ضعفاً في جميع الركائز الأربع ذات الأولوية وفي 14 خطة قطاعية. ويمثل مبدأ الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة عاملين أساسيين في السعي لإعمال حقوق الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مبادراتنا للتنمية المستدامة.

53- واتسمت جهود الحكومة الرامية إلى أن يتمتع جميع مواطني ساموا بحياة مزدهرة ومرضية بطابع التدرج. وساعدت عقود من الاستثمارات الكبيرة وإنشاء هياكل أساسية مرنة وشاملة للجميع في حصول جميع السكان على وجه التقريب على الخدمات الأساسية وعلى إتاحة فرص أكثر وأفضل، ولا سيما للفئات الضعيفة من السكان. ورغم أن نوعية بعض الخدمات الأساسية تحسنت وغدت أيسر تكلفة بوجه عام، حدثت نكسات خطيرة في ما تحقق من تقدم حتى الآن بسبب التعرض للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية والحالة الراهنة لكوفيد-19.

54- وكثيراً ما تؤدي الكوارث إلى تراجع في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تفاقم الفقر. ولذلك، تساعد نظم الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات الأساسية الميسورة التكلفة على انتقاء آثار هذه الكوارث والحد منها وتتيح شبكة أمان للفئات الضعيفة. ولا تزال هناك صعوبة في تحديد مدى تغطية الحماية الاجتماعية في ساموا ونفقاتها على النحو الواجب، نظراً لقلة البيانات المتاحة. وتعمل ساموا في الوقت الحالي على تدارك هذا الأمر، بإذلة جهوداً لتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية المعمول بها، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ويُعكف الآن على وضع الصيغة النهائية لمشروع سياسة الحماية الاجتماعية الذي سيكون أساساً للتنمية الاستراتيجية الملانة. ونحن ندرك أيضاً أن الأسرة الممتدة ونظام القرى في ثقافة وتقاليد ساموا يظان يمتلان جانباً هاماً من جوانب الحماية الاجتماعية، وهو أمر أساسي في الهيكل الاجتماعي وأسلوب الحياة في ساموا.

55- ويجعل ضيق الحيز المالي من الصعب توفير خدمات أساسية وشاملة وإتاحة تغطية الحماية الاجتماعية في دولة جزرية صغيرة نامية مثل ساموا. وعلى الرغم من هذه التحديات، تحقق مستوى عالٍ من الحصول على الخدمات الأساسية، مثل تحسين مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي. وأدى الاستثمار المكثف من قبل الحكومة والشركاء الإنمائيين في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والخدمات على مدى السنوات العشرين الماضية إلى ارتفاع شديد في مستويات حصول السكان على المياه النظيفة (97%) والصرف الصحي (97%).

## 2- الحق في الصحة (27)

56- بدأت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 في وقت بلغ فيه وباء الحصبة الذي أودى بحياة 83 من الشباب ذروته. ورغم أن ساموا لا تزال خالية من فيروس كوفيد-19، فقد أثرت هذه الجائحة تأثيراً ملموساً في شعبنا وسبل عيشه وأبطأت جهودنا من أجل التنمية المستدامة.

57- وأبرز تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني أن الحصول على الرعاية الصحية متاح للجميع في ساموا مع شبكة شاملة من مرافق الصحة العامة وخدماتها المدعومة دعماً كبيراً، بما في ذلك العلاج الطبي في الخارج في حالة الرعاية الصحية المعقدة غير المتاحة في ساموا. والرعاية الصحية في مرافق الصحة العامة مجانية للأطفال حتى الثانية عشرة وللمهات قبل الولادة والمتقاعدين والأشخاص ذوي الإعاقة وفي حالة الأمراض العقلية والأمراض المزمنة. ويظل التحدي الصحي الأكبر الذي تواجهه ساموا يتمثل في المستويات المرتفعة من الوفيات المبكرة والأمراض وازدياد حالات الإعاقة الناجمة عن الأمراض غير السارية. وكانت نتائج الأمراض المعدية إيجابية عموماً واقتربت بانخفاض عام في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والسل وفيروس التهاب الكبد B.

58- وتظل الصحة الجنسية والإنجابية من أولويات قطاع الصحة. وحدث تحسن في حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وفي عام 2018، افتتحت جمعية ساموا لصحة الأسرة التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية فروعاً جديدة لزيادة فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، ولا سيما للشباب والمجموعات الريفية. وتتيح جميع مرافق الصحة العامة في ساموا

خدمات تنظيم الأسرة التي يقدمها مقدمو خدمات مدربين على تقديم خدمات تنظيم الأسرة. وتتيح هذه المرافق مبادئ توجيهية لتنظيم الأسرة. وتُنفذ باستمرار برامج خاصة بالمدارس والقرى تناقش تنظيم الأسرة والممارسات الجنسية الآمنة ومسائل الصحة الإنجابية والجنسية وحمل المراهقات والصحة والحقوق الإنجابية والجنسية والأمراض المنقولة جنسياً ووسائل منع الحمل. وتتاح عيادات متنقلة مجانية في القرى والمجتمعات الريفية في جميع أنحاء ساموا.

59- وتُضمّن الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والصحة والتربية البدنية وفي المواد العلمية في المدارس الابتدائية والثانوية. ويتم دعم ذلك بتدريب المعلمين وبموارد تكميلية.

### 3- الحق في التعليم<sup>(28)</sup>

60- تتم مواءمة الحق في التعليم مع تنفيذنا الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الذي يكفل التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع. وأبرز تقريرنا عن تنفيذ هدف التنمية المستدامة ازدياد فرص الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية من خلال التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي والمجاني. وفي حالة المستوى الابتدائي على وجه الخصوص، يتاح الحصول على التعليم للجميع (100 في المائة). أما في المرحلة الثانوية، فتبلغ نسبة الملحقين 72 في المائة. ويتحسن مدى شمول النظام التعليمي بازدياد مستويات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على التعليم العام. وتشير التقارير إلى حدوث زيادة في الانتقال إلى برامج التعليم والتدريب بعد المدرسة وفي الالتحاق بها. وتشمل بعض الشواغل الانخفاض الكبير في أعداد الذكور الملحقين بالمدارس في المرحلة الثانوية العليا والفجوة الواسعة في التحصيل بين الذكور والإناث اللاتي يحققن نسبة أعلى على جميع المستويات. ويكفل قانون التعليم لعام 2009 والعديد من البرامج المشتركة بين الوكالات لمعالجة مسألة الأطفال البائعين إمكانية الحصول الإلزامي لكل طفل على التعليم. وتدور أيضاً مناقشات لتوسيع نطاق برنامج المنح الخاصة بالرسوم المدرسية ليشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

61- وغيرَ قانون تعديل التعليم لعام 2019 "سن التمدد الإلزامي للأطفال" ليصبح من 4 سنوات إلى 16 سنة. ويدعم قانون التعليم حقوق الطالبات في التعليم ولا يميز ضد الحوامل منهن. وتشمل السياسة الوطنية للمدارس الأمانة التي تهدف إلى تهيئة بيئة تعليمية إيجابية للجميع ذلك أيضاً وتعالج تسلط الأقران في المدارس.

62- وتستثمر الحكومة استثماراً مكثفاً، بدعم من شركائها الإنمائيين، في توفير التعليم العالي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الميسور التكلفة في ساموا. ويتم إدخال التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الحالي في المدارس الابتدائية من خلال الصحة والتربية البدنية والفنون البصرية من السنة الأولى إلى السنة الثامنة. وفي المرحلة الثانوية، تقدم غالبية المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ما لا يقل عن 4 دورات من التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بينما تقدم بعض المدارس 7 مواد من مواد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الأقل. ولدى وزارة التعليم والرياضة والثقافة سياسة وطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المدارس للفترة 2018-2023. وتعالج هذه السياسة الشواغل التي تثيرها معدلات تسرب الطلاب من المدارس. وفي عام 2021، أطلقت الوزارة مبادرة توفير الموارد للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ووفرت موارد للتعليم والتدريب في المجال المهني والتقني للمدارس الثانوية.

## جيم - حقوق فئات معينة من الأشخاص

### 1- النساء (29)

63- بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل 30 عاماً، ازداد التقدم الذي أحرزته المرأة في شغل المناصب الإدارية وفي المهن المهنية زيادة كبيرة تشمل تمثيل المرأة في البرلمان. ويتبين من الإحصاءات الحالية أن أداء المرأة يفوق أداء نظرائها من الرجال أكاديمياً وأن عدد النساء اللاتي يقمن بأدوار قيادية في القطاع العام والقطاع الخاص والقضاء ومنظمات المجتمع المدني يزداد. وزادت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ومن بينها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأصبح التزام ساموا بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يحظى بالأولوية منذ أن صدقت ساموا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1992. وفي حين أحرز في السنوات الثلاثين الماضية تقدم ملموس اقترن بإجراء إصلاحات قانونية عديدة ووضع سياسات جديدة وبرامج وتدخلات للتوعية في جميع أرجاء البلد؛ لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله. ومن المسلم به أن بوسع النساء والفتيات أن يكن عوامل للتغيير وجزءاً هاماً من المعادلة التحولية لأهداف التنمية المستدامة ولحماية حقوق الإنسان للجميع أيضاً.

64- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود كبيرة للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة على النحو المبين في الفصل الثالث، ألف، باء، جيم، والفصل الرابع أ-2 من هذا التقرير. ويندرج في عداد العوامل الرئيسية مشروع استعراض قوانين الأسرة والسياسات الست الجديدة التي أصدرتها وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية وإنفاذ مهمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار استراتيجية التنمية في جميع القطاعات الأربعة عشر.

65- وقال الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية (أب/ أغسطس 2017): "خطت ساموا خطوات هامة في وضع إطار قانوني يلتزم بسرعة الحقوق المنصوص عليها في دستورها ويمتثل لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما خلال العقد الماضي، فيما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومن المعالم الهامة تجريم العنف العائلي والضمان القانوني للمساواة بين الرجل والمرأة في العمل والتعديل الدستوري لنسبة 10 في المائة من النساء في البرلمان".

66- وكانت ساموا أول بلد في منطقة المحيط الهادئ يتلقى زيارة رسمية من الفريق العامل الذي شارك في حوار بناء مع طائفة واسعة من ممثلي الحكومة والدولة وسواهم من أصحاب المصلحة، ومن بينهم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمهنيون في مجال الصحة والجماعات النسائية والأوساط الأكاديمية والعلماء والزعماء الدينيين والفنانين الأفراد وفريق الأمم المتحدة القطري. وزار الفريق سجن النساء ومدرسة متوسطة وعيادة صحية وشارك بصفة مراقب في اجتماع للتخطيط بين مجالس القرى وفي حوار مع أعضاء مجلس قروي.

67- والمرأة في السياق التقليدي هي حامية الأسرة "malu o aiga" ومييرة السلام والوثام 'auli male' وهي من حل المشكلات 'ua faalanu ma'ave'ave' (المطر الذي يطهر أوراق الشجر من الرذاذ المالح - يخفف حدة التوتر). وتؤدي المرأة دوراً قيادياً في جميع مستويات المؤسسات الاجتماعية داخل الأسرة والقرية والمجتمع المحلي، وهي عامل أساسي في إحداث التغيير فيها. ولذلك، يشكل التفاهم المتبادل والشراكات بين الدولة ونظم التسيير القائمة على القرى عاملاً أساسياً في تنفيذ المبادرات الحكومية الساعية إلى تعزيز التدخلات المراعية للمنظور الجنساني بغية استئصال العنف من منازلنا وإزالة التمييز واستبعاد السلوك النمطي وتعزيز البيئات الإيجابية لأطفالنا وتمكين نساتنا وفتياتنا والحرص على إشراكهن في المناقشات ذات الصلة برفاههن ونمائهن الشخصي بحسبانهن شريكات على قدم المساواة.

68- ويكفل برنامج تنمية المقاطعات، وهو من ثمرات التعاون المجتمعي بين جميع أصحاب المصلحة، إمساك المجتمعات المحلية بزمام تميمتها. وتمثل خطط التنمية ركيزة التنمية الحالية والمستقبلية في القرى والمقاطعات التي تتيح تقديم الدعم من قبل الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بشكل متسق. وبحلول كانون الثاني/يناير 2020، أكملت 98 في المائة من المقاطعات خططا حيوية لجهودنا في مجال حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية. ويشكّل إنهاء العنف عنصراً رئيسياً في خطط المقاطعات هذه.

#### العمالة

69- يتيح قانون العمل وعلاقات العمل سبلاً لتمكين المساواة بين الجنسين في القوى العاملة ولمواصلة الجهود التي تزيد فرص حصول المرأة على العمل. ويكفل التشريع أيضاً المساواة في الأجر بين العاملين ذكوراً وإناثاً لقاء العمل المتساوي في القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح مشروع القانون لتعديل قانون العمل وعلاقات العمل أن يُحظر على أرباب العمل التمييز بين الموظفين أو المتقدمين لشغل وظيفة على أساس العرق أو الأصل الإثني أو اللون أو نوع الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الميل الجنسي أو الأصل الاجتماعي أو الوضع العائلي أو الحمل أو المسؤوليات الأسرية أو حالة الإصابة، الحقيقية أو المتصورة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والإعاقة والمشاركة في أنشطة إحدى النقابات.

70- وينص قانون العمل وعلاقات العمل على الحماية من التحرش في مكان العمل في القطاع الخاص بحيث يمكن إنهاء خدمة موظف لسوء السلوك أو الإساءة. ويشمل ذلك التحرش الجنسي أو البدني أو اللفظي أو العقلي بالموظفين أو أرباب العمل. ويقترح مشروع القانون لتعديل قانون العمل استحداث آلية تظلم لمعالجة التحرش الجنسي في مكان العمل. وتؤكد لجنة الخدمة المدنية المعنية بشروط العمل، من خلال مدونة السلوك التي وضعتها، المبادئ الرئيسية التي تحظر أي تحرش في القطاع العام. وتمت الموافقة على تعريف التحرش في قانون الخدمة العامة لتوفير اليقين القانوني بشأن العناصر التي تشكل تحرشاً عند تقييم المظالم المقدمة من الموظفين. وأدرج تعريف لهذه العناصر في مشروع التعديلات على قانون لجنة الخدمة المدنية لعام 2004.

71- وتشجع وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والصناعة والعمل التدريب الداخلي والتلمذة الصناعية وسواها من الأنشطة التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة. ويساعد "برنامج ساموا للمرأة التي تشكل التنمية" على التمكين الاقتصادي للمرأة بتمويل التدريب على تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال الذي يجريه مركز الأعمال في ساموا. وتنتهي الدورات التدريبية المهارات والمعارف الأساسية المالية لدى العاطلات عن العمل وتيسر الحصول على منح لبدء الأعمال التجارية الصغيرة. وفي عام 2018، حدثت زيادة بنسبة 42 في المائة في عدد النساء المدربات وأنشئ 138 عملاً تجارياً صغيراً<sup>(30)</sup>.

#### العنف الجنساني

72- بالإضافة إلى ما سُطِّط عليه الضوء في الأقسام السابقة، ولا سيما بشأن العنف العائلي، أُحرز قسط أوفر من التقدم في السنوات الأخيرة تمثّل في إجراء مناقشات أكثر انفتاحاً تناولت مسألة العنف والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ومن التطورات الهامة أنّ مكتب الإحصاءات في ساموا حسّن جمع البيانات المصنفة جنسانياً، ومن بينها البيانات عن العنف العائلي وعنف الشريك الحميم لأول مرة في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية - الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لعام 2019. ويُعد توافر البيانات عاملاً حاسماً في الجهود الرامية إلى أن ينصب الاهتمام على هذه المسألة. وتؤكد البيانات ما ذهب إليه الدراستان السابقتان من ضرورة مضاعفة جهود التصدي للعنف الجنساني.

73- ويعدّ العنف الجنساني من أولويات الأمن القومي، فُكِّرت لمعالجته تدابير في جميع الخطط القطاعية وخاصة في مجال التنمية المجتمعية. وتمثل الخطط القطاعية في مجالات القانون والعدالة والصحة والسياسات التي أعلنت عنها وزارة شؤون مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة عناصر أساسية. وأدرجت السياسة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة 2018-2023 أيضاً العنف الجنساني في عداد العناصر الرئيسية لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وبحسبانها محدداً هاماً للصحة الجنسية والإنجابية. واحتفالاً باليوم العالمي للمرأة لعام 2021، عقدت الحكومة منتدى ضمّ نساء من المجتمعات المحلية وممثلين عن المنظمات الدينية وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة مسألة المرأة والقيادة وإنهاء العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وكان المنتدى جزءاً من البرنامج الجاري على الصعيد الوطني للتوعية بإنهاء العنف، سعياً لمواصلة الحوار والحث على اتباع نهج شامل للمجتمع في معالجة مسائل العنف ضد النساء والفتيات. وتواصل ساموا المشاركة في حملة السنة عشر يوماً من النشاط العالمية لمناهضة العنف الجنساني التي تُجرى كل عام من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر وتركز على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

74- ومن الآثار الواضحة لبرامج التوعية المتزايدة ما يحدث من تغييرات تحويلية. فعلى سبيل المثال، تطبق بعض القرى تدابير خاصة بها مثل فرض غرامات في قوانينها الفرعية القروية على مرتكبي العنف. وازدادت مشاركة الشباب والمنظمات الدينية النشطة في هذه المسألة. ويمثل استحداث دليل الخدمات الأساسية عنصراً بالغ الأهمية في التصدي لهذه المسألة بشكل متعدد القطاعات وأفضل تنسيقاً تمس الحاجة إليه. وتعمل هيئة النقل البري بشكل وثيق مع وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية في تقديم عروض للتوعية بالعنف الجنساني إلى شركات البناء. وتلزم بعض معايير الهيئة والوزارة الخبراء الاستشاريين المعيّنين بتوفير تدريب يتناول مسألة العنف الجنساني في مواقع المشاريع. وبدأ ذلك بمشروع مطار فالويلو الدولي ولكنه امتد الآن ليشمل مشاريع التنمية الرئيسية.

75- وأكملت ساموا، بصفتها رئيسة مجموعة شبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ المعنية بالعنف الجنسي والجنساني، أنشطة لمساعدة ضحايا جرائم العنف الجنسي والجنساني الضعفاء والشهود عليها وحمايتهم. ويشمل ذلك الأحكام النموذجية لعام 2020 لتعديل قوانين الأدلة لتشمل تدابير خاصة بالشهود الضعفاء على جرائم العنف الجنسي والجنساني. وفي عام 2019، اتُفق على المبدأ العام للحصول على أفضل الأدلة في مسائل العنف الجنسي والجنساني من الشهود الضعفاء.

#### مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة

76- يزداد مستوى مشاركة المرأة في حسن التسيير ووضع السياسات على الصعيد الوطني، وإن كانت وتيرة تلك المشاركة أسرع في المناصب الإدارية منها في البرلمان. وفي عام 2016، أصبحت لساموا أول نائبة لرئيس الوزراء. وبعد انتخابات عام 2021، صار لديها الآن أول رئيسة وزراء وزاد عدد النساء في مجلس الوزراء وشمل أول وزيرة مالية. وحدثت زيادة ملموسة في الأنشطة الحاتّة على زيادة مشاركة المرأة، مثل المرأة في الأدوار القيادية التابع لبرنامج تنمية المقاطعات ومشروع زيادة مشاركة المرأة السياسية في ساموا وجميع البرامج المتصلة بالإعداد لانتخابات عام 2021 التي تشجع مشاركة المرأة في الانتخابات.

77- وتؤكد بيانات حديثة صادرة عن وزارة العدل وإدارة المحاكم أنّ نسبة النساء المسجلات كحاملات لقب ماتاي زادت من 13% في عام 2015 إلى 22% في عام 2019. وفي عام 2019، عينت ساموا ثلاث قاضيات أخريات، فزاد عدد القاضيات من قاضية واحدة إلى أربع قاضيات من بينهن قاضيتان في المحكمة العليا وقاضيتان محليتان. وتوجد أيضاً قاضيتان في محكمة الأراضي والعقود. وتتولى مهمة التسيير على صعيد المجتمعات المحلية مجالس قروية تدعمها لجان قروية أخرى مثل لجان القرى النسائية.

78- ويمثّل الحكومة المحلية ممثلو القرية من الذكور "Sui o le Nuu" وممثلات القرية "Sui o tamaitai" الذين يعملون عن كثب مع الحكومة في مجال التنمية المجتمعية. وفي عام 2016، كان 121 من أصل 372 (32,5 في المائة) من ممثلي القرى من النساء. وفي عام 2020، ارتفع هذا العدد إلى 171 من أصل 390 (44 في المائة).

79- وارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية في جميع أنحاء ساموا من 36 في المائة في عام 2011 إلى 40 في المائة في عام 2016. وبالمثل، زادت نسبة النساء في الوزارات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة أيضاً باطراد على مدى السنوات العشرين الماضية. في عام 2019، بلغت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب الرؤساء التنفيذيين في القطاع العام 57٪. وعلى مستوى الإدارة، تشغل النساء 60 في المائة من المناصب. وعلى صعيد الرؤساء التنفيذيين في المؤسسات التي تملكها الدولة، ارتفعت النسبة بشكل كبير من 9,5٪ في عام 2001 إلى 40٪ في عام 2018. وزادت نسبة النساء في مجالس الشركات المملوكة للدولة من 20٪ في عام 2009 إلى 24٪ في عام 2018 ووصلت إلى 28٪ في عام 2020.

## 2- الأطفال<sup>(31)</sup>

80- صدّقت ساموا على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1994. وفي عام 2016، كانت ساموا أول دولة جزرية في المحيط الهادئ تقدم صكوك التصديق على البروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقه باتفاقية حقوق الطفل. وفي تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، أبرزت ساموا أنّ مستوى حصول الأطفال على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، كان مرتفعاً، إذ تُظهر النتائج انخفاضاً في انتشار نقص التغذية وسوء التغذية بما في ذلك التقزم والهزال، مقارنة بالدول الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ. وثمة اتجاهات إيجابية أيضاً من حيث عدد الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في المدارس، فعلى مستوى المدارس الابتدائية على سبيل المثال، حدثت زيادة بنسبة 40٪ في عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الإعاقة بين عامي 2015 و2019.

81- وعُقدت الدورة الرابعة والثمانون للجنة حقوق الطفل في ساموا في آذار/مارس 2020. وشارك نحو 100 طفل في الدورة التي استمرت أسبوعاً بالإضافة إلى زهاء 50 ممثلاً للمجتمع المدني وأكثر من 100 ممثل حكومي ونحو 68 000 مشاهدة عبر الإنترنت. واغتمت أطفال المدارس تلك الفرصة للحوار مع لجنة حقوق الطفل وألّمو بحقوق الإنسان والاتفاقية. وشاركوا بهمة في مختلف مسائل حقوق الطفل، ومن بينها مواضيع العنف العائلي والثقافة وحقوق الأطفال وتكنولوجيا المعلومات وتغير المناخ والحق في الصحة. وظلّ عدد من الأطفال الذين تولوا إدارة الحدث نشطين وشاركوا أيضاً كأعضاء في الحدث الرفيع المستوى الذي عُقد على هامش الحدث الجانبي لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة والسبعين وتناول موضوع "إصلاح هيئات المعاهدات - دروس من الدورة الاستثنائية الرابعة والثمانين للجنة حقوق الطفل بشأن التوعية". وتبادلوا خبراتهم وفهمهم لحقوق الطفل وأفكارهم بشأن سبل معالجة مسائل حقوق الطفل.

### العنف ضد الأطفال

82- يوفر قانون الجرائم لعام 2013 الحماية للأطفال من العنف. بيد أنّ آخر المستجدات شهدت وضع مشروع قانون تعديل الجرائم في صيغته النهائية الذي ينص بوجه خاص على اتخاذ تدابير لمكافحة إساءة معاملة الأطفال باستخدام الإنترنت والوسائل الإلكترونية. وتشكّل سياسة رعاية الطفل وحمايته، إلى جانب مشروع قانون حماية رعاية الطفل، تطورات مهمة في جهودنا الرامية إلى التصدي لإساءة معاملة الأطفال ومنعها على جميع المستويات. ويعكف مكتب الهيئة التنظيمية أيضاً على وضع مواد سياسة الاعتداء الجنسي على الأطفال، وهي نظام تدقيق لمكافحة استغلال الأطفال من خلال تعميم هذه المواد وإتاحة الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت.

83- وينص قانون المعلمين لعام 2016 على أحكام تتعلق بالمعلمين الذين ينتهكون المعايير المهنية أو يسيئون السلوك المهني، بما في ذلك إساءة معاملة الطلاب. واعتمد مجلس المعلمين هذه الأحكام وهو يتولى رصدها وسيقوم بفرض العقوبات ولديه سلطات تخول له إلغاء تسجيل المعلمين في خدمات التدريس. وعززت تعديلات عام 2019 على قانون التعليم قدرة وزارة التعليم والرياضة والثقافة على إنفاذ إجراءاتها التأديبية على أي معلم (الإنهاء الفوري للخدمة) يثبت أنه اعتدى جسدياً ولفظياً وجنسياً على طالب. ويقدم دليل إدارة المدارس والتنظيم برامج توعية مستمرة للمعلمين بشأن السلوك المهني. ولدى وزارة التعليم والرياضة والثقافة 15 من مستشاري الدعم مسؤولين عن الأفواج المدرسية. ويتمثل جزء رئيسي من الوصف الوظيفي لمنصب هؤلاء المستشارين في تقديم هذا الدعم للمعلمين في المدارس.

84- وتتضمن السياسة الوطنية للمدرسة الأمانة أحكاماً لحماية الطالبات الخُمل من الطرد وتقديم المساعدة الكاملة لهن من المدرسة والأسرة أثناء فترة الحمل، فضلاً عن ضمان عودتهن إلى المدرسة بعد ولادة الطفل. ويمتد نطاق هذه السياسة ليشمل حظر العنف الذي قد يتضمن تسلط الأقران، وعلى وجه التحديد التتمر الإلكتروني وحالات التحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي، فضلاً عن إزالة الوصم الذي يصم الخُمل من المتعلمات.

85- ويُعدُّ دليل الخدمات الأساسية المشترك بين الوكالات الذي صدر في الآونة الأخيرة خطوة هامة في جهودنا الرامية إلى حماية الأطفال من العنف، وهو سيبثج أيضاً تسجيل جميع مقدمي الخدمات المتخصصين في هذا المجال.

86- وأجري استعراض لمعرفة إن كان إنشاء سجل لمرتكبي الجرائم الجنسية أمراً مناسباً في سياق ساموا واستُهل المشروع في عام 2017. وغدا قانون تسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية لعام 2017 نافذاً الآن في ساموا وتم إنشاء سجل لمرتكبي الجرائم الجنسية. ويعكف قطاع القانون والعدالة على وضع نظام إدارة نفاعلي "Au'afa mau" ينص على تبادل البيانات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع، مما سيسهم في تحسين نظم إدارة الجريمة بجعل الهيئات القانونية والعدلية أكثر عرضة للمساءلة وإكسابها مزيداً من الشرعية والقدرة على التصدي لهذه الجرائم، وهو أمر له دور حاسم في التصدي للعنف ضد النساء والأطفال.

87- ويميز قانون الجرائم لعام 2013 الذي يصف جريمة اللواط بين الفئات العمرية (للضحية والجاني) لحماية الأطفال الضعفاء.

88- ولا يطبق القانون بشدة على جرائم اللواط في حالات الأفعال الجنسية بالتراضي بين البالغين. ومنذ المشاورة التي أجرتها لجنة إصلاح القانون في ساموا بشأن قانون الجرائم لعام 1961، يدور أيضاً بشكل أفضل حوار مفتوح مع أصحاب المصلحة المعنيين لأنَّ هذه المسألة تستدعي مزيداً من التشاور مع الجمهور<sup>(32)</sup>.

#### عمل الأطفال

89- تتأبر الحكومة على التواصل مع الأطفال والأسر المعنية ومع وزارة التجارة والصناعة والعمل ووزارة الشرطة والسجون والمؤسسات الإصلاحية ووزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية، سعياً لإيجاد حلول بوسائل من بينها برنامج البائعين من الأطفال. وتسعى فرقة العمل المعنية بعمل الأطفال إلى معالجة مسألة البائعين من الأطفال هذه في إطار وزارة التجارة والصناعة والعمل<sup>(33)</sup>. وكلفت فرقة العمل هذه بإجراء دراسة استقصائية للمتابعة لتوفير أحدث البيانات للاستعانة بها في الجهود المبذولة حالياً.

90- ويقترح مشروع القانون لتعديل قانون العمل وعلاقات العمل تعديل الحد الأدنى لسن العمل الخفيف. ويجزم قانون التعليم لعام 2009، في المادة 20 منه، الشخص الذي يرتب لممارسة طفل في سن الدراسة الإلزامية التجارة في الشوارع أو لأداء أي عمل آخر أيضاً كان نوعه أثناء ساعات الدراسة أو في أي وقت إن كان هذا العمل سيحول دون مواظبة الطفل على الدراسة أو مشاركته الفعالة في الأنشطة المدرسية أو في نمائه التربوي أو يتعارض مع ذلك كله. وتتص هذه الأحكام أيضاً على عقوبات على انتهاك القانون. ويقترح مشروع قانون حماية رعاية الطفل حظر ممارسة البيع على أي طفل دون سن السادسة عشرة.

### 3- الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(34)</sup>

91- كان الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر 2014 والتصديق عليها الذي تلاه في كانون الأول/ديسمبر 2016 من المعالم الهامة التي تجسد مثابرة ساموا على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وبدأت ساموا ببرامج تعليمية خاصة موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة في السبعينات. وفي عام 2001، أنشأ أشخاص من ذوي الإعاقة منظمة (NOLA) Nuanua O، وهي منظمة غير حكومية لتكون بمثابة منظمة وطنية لمناصرة الإعاقة.

92- وتعمل الحكومة عن كثب مع هذه المنظمة، وهي أيضاً عضو في اللجنة الوطنية لاتفاقية حقوق الطفل/اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تسعى إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإبلاغ عنه. وتهدف ساموا إلى زيادة تعميم مراعاة الإعاقة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والقطاعات الشاملة البالغ عددها 14 قطاعاً. ويظهر عدد من التطورات الهامة ما أحرز من تقدم في تناول حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل إطلاق برنامج ساموا للإعاقة الذي يسمى الآن برنامج شراكة ساموا بشأن الإعاقة وتتولى مهمة تنسيقه وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية ويتلقى دعماً مالياً من أستراليا. ويشمل البرنامج إنشاء وحدة خدمات التنقل في وزارة الصحة واستعراضاً تشريعياً شاملاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أُجري في عام 2016، فضلاً عن السياسة الوطنية الثانية للإعاقة التي صدرت في الآونة الأخيرة وسياسة إدارة الكوارث المتعلقة بالإعاقة. ولقيت عمليات استعراض مدونة البناء الوطني في ساموا وتعديل قانون العمل وعلاقات العمل وقانون الانتخابات للتحقق من إدراج أحكام تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة فيها الاستحسان. وللبينات والاحصاءات أهمية بالغة في تحسين السياسات والتدخلات في هذا المجال. ومن ثم، مثلت دراسة الإعاقة في ساموا التي أُجريت في عام 2018 خطوة هامة للمضي قدماً في توثيق مدى الإعاقة وتأثيرها في حياة الناس وفي الحصول على الخدمات وفرص العمل.

93- ويُعد التعليم الشامل الذي يمكن الجميع من المشاركة فيه، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، أولوية من أولويات الحكومة. وتوفر وحدة التعليم الشامل في وزارة التعليم والرياضة والثقافة وسياسة التعليم الشامل للطلاب ذوي الإعاقة لعام 2015 إطاراً لتحسين الفرص التعليمية المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة. ودُرّب المعلمون على متطلبات التعلم للطلاب ذوي الإعاقة. ويلتحق عدد متزايد من الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي.

94- وشهدت حالة الطوارئ الحالية المتعلقة بكوفيد-19 إدراج الحكومة لغة الإشارة في جميع البرامج الإعلامية اليومية لرئيس الوزراء في إطار شراكة مع منظمة NOLA. وتتطلب جميع الاتصالات والحلقات الدراسية والمشاورات العامة التي تجريها وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية وجود مترجم شفوي بلغة الإشارة. وتلك خطوة هامة لتحقيق الشمول أثارت أيضاً أهمية قضايا المعوقين ولفتت الأنظار إليها. وأدى ذلك إلى قيام المزيد من الوزارات الحكومية بالتنسيق في ما يتعلق بكوفيد-19 بغية إعطاء أولوية لترجمة المعلومات في أشكال يجعل الاطلاع عليها ميسوراً. وترجم تقرير ساموا الثاني عن الاستعراض الوطني الطوعي والسياسات التي أصدرتها وزارة مجتمع المرأة والتنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة إلى طريقة براي.

95- ولا تزال هناك ثغرات تشوب التشريعات يتعين معالجتها، استناداً إلى توصيات استعراض ساموا لإصلاح القوانين وتقرير المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويمكن مواصلة النظر في هذه الثغرات أثناء مشروع استعراض قوانين الأسرة الحالي. وكان الحوار مع منظمة NOLA أثناء عملية هذا الاستعراض إيجابياً للغاية وعرضت المنظمة مسائل تود أن تنظر فيها الحكومة عن كثب. وناقش مسؤولون حكوميون ذلك في إطار مشاورات الاستعراض الدوري الشامل، وهم يعتزمون تقديم تقرير إلى هذه المنظمة وإلى جميع المساهمين عمّا أبدوه من مخاوف وما قدموه من توصيات.

## دال - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

### 1- حقوق الإنسان وتغير المناخ<sup>(35)</sup>

96- يكفل إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية تنمية ساموا تنفيذ هذه الأهداف في السياق المناسب لها وأن يكون تنفيذها جزءاً أصيلاً في عمليات التخطيط والميزنة والمساءلة الشاملة على الصعيد الوطني وألاً يتخلف أحد عن الركب. وتمت مواءمة جميع أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، مع الخطط القطاعية التي تعتبر عاملاً أساسياً في تنفيذ هذه الأهداف. ولا يزال تغير المناخ يمثل مسألة شاملة في جدول أعمالنا للتنمية المستدامة وإحدى أولويات أمننا القومي.

97- وتثابر ساموا على زيادة قدرتها على التكيف وتعزيز نظم الإنذار المبكر والتخطيط لمواجهة مخاطر الكوارث والتصدي لآثار تغير المناخ ومن بينها الآثار الطويلة الأجل في جميع القطاعات. ويتجلى نهج حقوق الإنسان في مشاركة مجتمعاتنا المحلية والمنظمات غير الحكومية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والأطفال والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة مشاركة واسعة النطاق في جهودنا لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي مساهماتنا الوطنية الثانية المحددة التي قُدمت في الأونة الأخيرة، زادت ساموا من طموحها بإدراج هدف خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد بأسره وهدفا لخفض الانبعاثات على مستوى القطاعات في قطاعات الطاقة والنفايات والزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي.<sup>(36)</sup> وتتضمن خارطة الطريق لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً وخطة الاستثمار فيها أيضاً أهداف التكيف والاعتبارات المراعية للمنظور الجنساني في شكل مبادئ توجيهية لتعزيز الإدماج الجنساني والاجتماعي.

98- وتدمج الخطة الوطنية لقطاع البيئة الاحتياجات الجنسانية واحتياجات الفئات الضعيفة في جميع الاستراتيجيات ذات الصلة. ولدى ساموا أيضاً "سياسة لإدارة مخاطر الكوارث تراعي المنظور الجنساني" تركز على الإنصاف بين الجنسين بحيث تشارك المرأة في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث. وهناك سياسة مماثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. واستكمالاً للخطط الوطنية، توجد 94 خطة للتصدي لإدارة الكوارث والمناخ في المجتمعات المحلية/القرى و 41 خطة للإدارة المتكاملة للمجتمعات المحلية تُعد عوامل أساسية لبناء القدرة على الصمود. وتوضع هذه الخطط بالتشاور الوثيق مع المجتمعات المحلية، وهي تتيح الفرصة لهذه المجتمعات لكي تمسك بزمام حلول التكيف والتخفيف وتشارك فيها. وتتلقى المجتمعات المحلية أيضاً تدريباً على إدارة مخاطر الكوارث.

99- وتعزز سياسة تغير المناخ لعام 2020 أوجه التآزر المحددة في إطار الاتفاقيات البيئية الأخرى وتساعد في الروابط المشتركة مع الالتزامات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، مثل المساواة بين الجنسين والمحيطات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشجع هذه السياسة على اتباع نهج منسق وستساعد على الترابط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ وعلى مراعاة ذلك في جميع قطاعات التنمية.

100- وأدرجت القدرة على تحمل تغير المناخ في جميع القطاعات وشمل ذلك إدخالها في المناهج الدراسية من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلة الثانوية. وتضمن ذلك عقد دورة دراسية عن تغير المناخ

والكوارث والطاقة في جامعة ساموا الوطنية، مشفوعة بمنح شهادات عن الطاقة المستدامة وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. ويتم تدريس تغير المناخ من خلال مواد العلوم الاجتماعية والدراسات الاجتماعية والعلوم في جانبها المتعلق بالبيئة.

## خامساً- المسائل المستجدة والناشئة

### ازدياد التهديدات الأمنية الصحية

101- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت ساموا أول حالة طوارئ صحية عامة فيها على الإطلاق بعد تفشي الحصبة على نطاق واسع. واستمرت حالة الطوارئ هذه ستة أسابيع وكانت شديدة الوطأة على السكان وعلى نظام الرعاية الصحية. وبلغ عدد حالات الإصابة بالحصبة 5 700 حالة وعدد الوفيات بسببها 83 وفاة معظمها بين الأطفال دون سن الخامسة. وأدى ذلك أيضاً إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي للربع المنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2019 بنسبة 3,7٪، فكان أول نمو سلبي يُسجل على مدى 18 شهراً. وكانت ساموا في طور التعافي من تفشي الحصبة عندما تحتم عليها التصدي لتهديد جائحة كوفيد-19 في كانون الثاني/يناير 2020.

102- وكان وقع وباء الحصبة الذي تفشى في عام 2019 على ساموا مدمراً. غير أنّ الحكومة تعلمت درساً هامة من هذه التجربة، فاتخذ البرلمان قراراً يقضي بالتطعيم الإلزامي لجميع الأطفال ويجعله شرطاً لالتحاق جميع الطلاب بالدراسة. وأظهر الوباء أيضاً أنّ الشراكة تكون فعالة إن نُسقت على النحو السليم، فحققت حملة التطعيم الجماعي الناجحة التي استمرت يومين وبلغت نسبة التغطية فيها 95 في المائة المناعة الجماعية في ساموا الآن. وكانت خطة التعافي من الحصبة عوناً لنا في التصدي لكوفيد-19. وجعلت الحاجة إلى سد بعض الثغرات في القدرات في النظام الصحي التي تشمل دعم الخدمات النفسية والاجتماعية الصحة العقلية أكثر إلحاحاً. وفي خطة قطاع الصحة الحالية لساموا للفترة 2020-2030، تعترف وزارة الصحة بأنّ الصحة العقلية تشكل تحدياً ناشئاً يجب التصدي له.

103- وشمل تصدي ساموا لكوفيد-19 التوعية المجتمعية بتدابير الوقاية وبالعنف الجنساني. وكان التأثير شديداً على صناعتنا الرئيسية، مثل السياحة وسبل كسب العيش. وتبرز الحالة الناشئة عن كوفيد-19 ووباء الحصبة المخاطر الإضافية التي تهدد أمن السكان الصحي والحالة الاجتماعية والاقتصادية وجهود حماية حقوق الإنسان في ساموا.

### التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

104- تتمتع ساموا بحرية الصحافة وتبذل جهود متواصلة لإتاحة الحصول على المعلومات العامة. بيد أنّ الحكومة تواصل النظر، مع تزايد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والتغيرات في تطور التكنولوجيا، في السبل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية وحماية حقوق الجميع في الوقت نفسه.

### كبار السن

105- سُلِّط الضوء على أنّ المسنين يكونون، بالمقارنة مع غيرهم من الفئات الضعيفة، بحاجة إلى تكريس مزيد من الاهتمام بهم في السياسات والتخطيط خلال مشاورات الاستعراض الدوري الشامل.

## الدستور والإطار القانوني

- 106- أثار سن ثلاثة قوانين لها تبعات جوهرية على التعددية القانونية وتؤدي إلى إعادة هيكلة قضائية جديلاً واسعاً ونقاشاً مستفيضاً<sup>(37)</sup>. ولا تزال هذه المسائل محل نقاش وتداول على الصعيد الوطني في إطار السعي للمضي قدماً. غير أنّ القوانين الجديدة لا تلمس سبل الانتصاف التي يلتمسها الشخص لإنفاذ حقوقه الأساسية كفرد والاعتراف بها، فهي حقوق لا تزال محمية بموجب الجزء الثاني من الدستور.
- 107- وأبانت الأحداث الأخيرة التي أعقبت الانتخابات العامة في ساموا في عام 2021 بوضوح الحاجة إلى إجراء إصلاح فعال للقانون الدستوري نظراً إلى النقاش الدائر بشأن تفسير دستور ساموا<sup>(38)</sup>. وتتعلق جميع هذه المسائل بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسيادة القانون.
- 108- وتترك ساموا العمل الذي يتعين الاضطلاع به لتعزيز الإطار القانوني ومعالجة أي مسائل قد تتطوي على عدم اليقين في تطبيق سيادة القانون. وعلى الرغم من الأحداث الأخيرة، لا يزال السلام سائداً في ساموا وجميع الخدمات متاحة فيها. وكوّنت الآن حكومة جديدة تقودها أول رئيسة وزراء في ساموا.

## سادساً - التحديات والدعم

### التنسيق بشكل أفضل

- 109- لا تعوز ساموا الخطط والسياسات والتشريعات التي توجه أعمال حقوق الإنسان، وهي لا تقتصر إلى الشركاء الإنمائيين ذوي الرغبة والنوايا الحسنة، سواء من الخارج أو على الصعيد الوطني، لدعم الجهود الوطنية. وكان لفقود من الاستثمارات في بناء النظم والقدرات المؤسسية دور في تعزيز نظم التنمية التي ساعدت على تقدمنا الإنمائي بوجه عام. ويكمن التحدي الآن في تحسين تنفيذ الخطط والسياسات والنظم بطريقة متسقة وفعالة تراعي نهج حقوق الإنسان.

### القدرات المحدودة

- 110- تمثل المسائل المتعلقة بالقدرات المحدودة من الموارد البشرية شاغلاً مستمراً للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ساموا، لا سيما عند النظر في التنفيذ وتحليل البيانات وإدارتها.

### عبء الإبلاغ ومشاركة هيئات المعاهدات

- 111- بالنسبة لساموا، تُظهر المعلومات المسجلة في SADATA 551 توصية مستمدة من تقارير الاستعراض الدوري الشامل واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولدينا أيضاً 200 توصية إضافية مأخوذة من تقارير المؤسسة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولجنة ساموا لإصلاح القوانين والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة. وهنا يكمن التحدي.
- 112- ولذلك، فنحن بحاجة إلى تقييم قدرتنا على تنفيذ اتفاقيات إضافية تقيماً دقيقاً. وينبغي النظر عن كثب في مثال اجتماع الدورة الرابعة والثمانين للجنة حقوق الطفل في المنطقة والعروض الافتراضية من أجل التصدي لتحديات التواصل مع هيئات المعاهدات.

## الخدمات الخارجية

113- لئن كانت ساموا قد خرجت من فئة أقل البلدان نمواً وأصبحت في عداد البلدان المتوسطة الدخل، فإنها لن تخرج من فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستظل مواطن الضعف المتأصلة فيها حيال آثار تغير المناخ تشكل تحدياً لجهودنا في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان. وتقاوم الأزمة الصحية الراهنة المعركة الشاقة المتمثلة في وفائنا بالوعد بتحسين نوعية الحياة لجميع مواطني ساموا.

## الدعم

114- ترحب ساموا بالدعم لبناء القدرات وبالخبرة القانونية للمساعدة في عمليات استعراض امتثال التشريعات اللازمة للإبلاغ عن معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها. وأسفرت المناقشات التي جرت في الآونة الأخيرة بشأن استعراض نظام الأمم المتحدة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان عن توصيات هامة يمكن الاستعانة بها في دعم جهودنا.

## سابعاً - الخلاصة

115- حاولت ساموا الاستجابة لجميع التوصيات<sup>(39)</sup> المقدمة إليها وعددها 129 توصية، فنفذت 49 في المائة منها<sup>(40)</sup> تنفيذاً كاملاً، و47 في المائة منها تنفيذاً جزئياً<sup>(41)</sup>، بينما تنتظر البقية منها اتخاذ إجراء بشأنها. ولا تزال جميع التوصيات تشكل جزءاً من عمليات الاستعراض الجارية لقوانين الأسرة حيثما كان ذلك مناسباً ومن السياسات القائمة والاستعراض الجاري لعملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال فرقة العمل التابعة للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وفرق العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

116- ويدور نقاش صحي بشأن مسائل حقوق الإنسان مع ازدياد الوعي بالمسائل المعنية، فضلاً عن الأسئلة التي تطرح، لا سيما عندما لا توضع المسائل وتُفسر في سياقها الصحيح.

117- وعلى الصعيد العالمي، نشهد أوقاتاً عصيبة لا مثيل لها من قبل، إذ اختبرت الظروف التي يواجهها العالم بسبب جائحة كوفيد-19 في الصميم قدرة دولنا وحكوماتنا على التحمل على نحو يتجاوز أي حدود خبرناها في حياتنا. وفي الوقت الذي نتصدى فيه للتهديدات المستمرة الناشئة عن تغير المناخ وعن كوفيد-19 وأي صدمات أخرى قادمة، نلتزم ساموا بأن نفعل ذلك وهي تواصل تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها فيها.

### Notes

- <sup>1</sup> State of Human Rights Report 2015, Ombudsman & National Human Rights Institution, 2015: 17-18.
- <sup>2</sup> Country Report on 6<sup>th</sup> Periodic Review Report on the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women 2017, Report of the Special Procedures Working Group on the issue of Discrimination against Women in Law in Practice in 2017, Samoa National Human Rights Institution Report 2019 and 2020, Samoa Beijing +25 National Report 2019, the Women in Leadership Samoa 2020 and the 2nd Voluntary National Review (VNR) on SDG implementation 2020.
- <sup>3</sup> Mock session, preparations, and presentation of Samoa's 6th report on CEDAW in 2018; the Review and consideration process for accession/ratification of UNCAC (2018) and UNCAT (2019); the 84th extraordinary session of the Convention on the Rights of the Child held March 2020 also in Samoa; the 2021 consultations of the Community Sector Plan in Upolu and Savaii; the Convention on the Rights of Persons with Disabilities Report 2016; National Gender Equality Policy 2021-2031, and the Samoa National Policy on Community Economic Development 2021-2031.
- <sup>4</sup> MFAT.
- <sup>5</sup> Recommendations 95.16, 95.50, 95.18, 95.19, 95.21, 95.22, 95.20, 95.47, 95.82 but also responds to several recommendations across the different themes under Section IV of this report including noted recommendations 96.31, 96.35, 96.36, 96.37.

- <sup>6</sup> 95.82.
- <sup>7</sup> Section 4 (4) states that nothing in the Act may be construed or implied to permit alienation or disposition of customary land in a manner prohibited by Article 102 of the Constitution. Article 102 can only be amended by a public referendum where 2/3 of the valid votes cast support such amendments to be made to Article 102 by virtue of the proviso of Article 109.
- <sup>8</sup> Infants Ordinance 1961; Marriage Ordinance 1961; Divorce and Matrimonial Causes Ordinance 1961; Maintenance and Affiliation Act 1967; Family Safety Act 2013 and the Family Court Act 2014.
- <sup>9</sup> LERA.
- <sup>10</sup> Light work that is not likely to be harmful to the child's health, their attendance of school and their ability to participate in school training.
- <sup>11</sup> Including solicitation of children.
- <sup>12</sup> Refer to section 72(1) of the Immigration Act 2020.
- <sup>13</sup> The forms of abuse highlighted in the Bill includes physical, emotional and sexual.
- <sup>14</sup> Recommendations 95.36, 95.24–95.28, 95.34.
- <sup>15</sup> Ministry of Women, Community and Social Development (MWCSD), Ministry of Justice and Courts Administration (MJCA), Office of the Attorney General (OAG), Ministry of Police, Prisons and Correction Services (MPPCS), Ministry of Health (MOH), Ministry of the Prime Minister and Cabinet (MPMC), Public Service Commission (PSC), Ministry of Education, Sports and Culture (MESC) recently also added Samoa Law Reform Commission (SLRC), Ministry of Commerce, Industry and Labour (MCIL), Ministry of Communication and Information Technology (MCIT), Office of the Clerk of the Legislative Assembly (OCLA), Office of the Electoral Commissioner (OEC), Ministry of Natural Resources and Environment (MNRE) and Ministry of Finance (MOF). Consultative members are Samoa Bureau of Statistic (SBS), NHRI and reps from CSO and private sector – SUNGO and Chamber of Commerce. The UN Resident Coordinator is also invited to the Taskforce meetings.
- <sup>16</sup> State of Human Rights Report 2019.
- <sup>17</sup> Ministries of Finance (MOF), Natural Resources and Environment (MNRE) and Women Community and Social Development (MWCSD). Other members Samoa Bureau of Statistics (SBS) and Ministry of Prime Minister and Cabinet (MPMC) and Auditor General serves as an observer.
- <sup>18</sup> Recommendations 95.81, 95.30, 95.29, 95.31, 95.46.
- <sup>19</sup> Pacific Islands Law Officers Network.
- <sup>20</sup> Journalist Association of (Western) Samoa.
- <sup>21</sup> Recommendations 95.1–95.10, 95.11–95.15, 95.37, 95.38, 95.91, 96.1–96.30.
- <sup>22</sup> CEDAW, CRC, CRPD, UNCAT, CED and ICCPR.
- <sup>23</sup> Forced or Compulsory Labour Convention 1930, Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948, Equal Remuneration Convention, 1951, Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958, Minimum Age Convention, 1973, Worst Forms of Child Labour Convention, 1999, Right to Organize and Collective Bargaining Convention, 1948, Abolition of Forced Labour Convention, 1957, Maritime Labour Convention, 2006, Tripartite Consultation, 1976 (No. 144).
- <sup>24</sup> Recommendations 95.71 and 95.58.
- <sup>25</sup> Recommendations 95.48, 95.60, 95.49, 95.51.
- <sup>26</sup> Recommendations 95.89, 95.33, 95.72.
- <sup>27</sup> Recommendations 95.74, 95.75.
- <sup>28</sup> Recommendations 95.76–95.80.
- <sup>29</sup> Recommendations 95.41, 95.34, 95.39, 95.23, 95.43, 95.42, 95.17, 95.45, 95.44, 95.40, 95.62, 95.55, 95.69, 95.52, 95.57, 95.54, 95.63, 95.65, 95.59, 95.32, 95.73, 96.37.
- <sup>30</sup> Beijing Plus 25 Samoa National Report 2019.
- <sup>31</sup> Recommendations 95.53, 95.56, 95.61, 95.64, 95.66, 95.67, 95.68, 95.70, 96.38.
- <sup>32</sup> Recommendations 96.32, 96.33, 96.34, 96.35.
- <sup>33</sup> Samoa Victim Support Group (SVSG), Police (MPPCS), MESC, MWCSD and MCIL, Samoa Chamber of Commerce and Industry (SCCI), and Samoa Workers Congress (SWC).
- <sup>34</sup> Recommendation 95.1–95.10, 95.35, 95.39, 96.2.
- <sup>35</sup> Recommendations 95.83–95.90.
- <sup>36</sup> Agriculture, Forestry and Other Land Use.
- <sup>37</sup> Constitution Amendment Act 2020, Land and Titles 2020 Act and Judicature Act 2020.
- <sup>38</sup> With international opinions weighing in.
- <sup>39</sup> Both supported and noted recommendations, with responses to each available in an action matrix.
- <sup>40</sup> Including noted recommendations.
- <sup>41</sup> Have taken steps to implement recommendations with more work to be done.